تمكين المرأة الريفية اقتصاديا وأثر ذلك على سياسة التنمية الفلاحية والريفية

Empowering rural women economically and its impact on agricultural and development policy

الحبيتري نبيلة*[1] ، بن شهيدة فضيلة[2]

[1] جامعة أحمد زبانة غليزان nabila.elhabitri@cu-relizane.dz

[2] جامعة أحمد زبانة غليزانFadela.benchehida@cu-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2020/12/20 تاريخ القبول: 2021/01/28 تاريخ النشر: 2021/06/04

ملخص:

تشير إحصائيات حديثة للمنظمة العالمية للأغذية والزراعة إلى أن تمكين المرأة الريفية اقتصاديا ومنحها نفس فرص الحصول على الموارد الزراعية مثل الرجل، سيسمح بتطوير الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين **2,5%** إلى **04%**، ما يعادل تخفيض عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية بحوالي **150** مليون شخص أي بمعدل تراجع من **12%** إلى **17%** عبر العالم.

تعكس هذه الإحصائيات أهمية دراستنا والمتمثلة في إبراز مدى الدور الذي تلعبه المرأة الريفية في تحقيق أهداف مخططات التنمية الفلاحية والريفية، وذلك بتمكينها اقتصاديا بشرط المساواة والاستدامة.

كلمات مفتاحية: التمكين الاقتصادي، المرأة الريفية، سياسة التنمية الفلاحية والريفية.

تصنيفاتJEL : D1، J7، O2

Abstract:

Recent statistics of the World Food and Agriculture Organization indicate that empowering rural women economically and giving them the same access to agricultural resources as men will allow the development of agricultural production by between 2.5% to 04%, equivalent to reducing the number of undernourished people by about 150 One million people, a decline rate from 12% to 17% worldwide.

These statistics reflect the importance of our study represented in highlighting the extent of the role that rural women play in achieving the goals of agricultural and rural development plans, by empowering them economically on the condition of equality and sustainability.

Keywords: Economic empowerment, rural women, agricultural and rural development policy.

JEL Classification Codes: D1 ،J7 ،O2

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

النساء يلعبن دورا مهما للغاية في الزراعة وأنظمة الغذاء، ليس فقط كمزارعات بل أيضا كمنتجات للأغذية وتاجرات ومديرات، إلا أن النساء لازلن يواجهن عوائق كبيرة في أسواق العمل في الريف وفي سلسلة القيمة الزراعية، فهن على الأرجح يحصلن على أجور قليلة مقابل عملهن ولا يحصلن على أية حماية قانونية أو مجتمعية، وهذا يحد من قدرتهن على تحسين مهاراتهن وكسب الدخل والحصول على فرص توظيف" (سيلفا، 2019/10/14).

إن ما جاء أعلاه ينطبق تماما على وضعية المرأة الريفية في الجزائر، فبالرغم من مشاركتها الفعالة في النشاط الاقتصادي الزراعي، كونها تقوم بوظائف متعددة على غرار تربية المواشي (بما يتضمن الرعي)، والغرس والحصد وغيرها، غير أنها لا تزال تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة تعيق عملها وتحد من عطائها.

وعليه لابد لكافة المعنيين من مساعدة هذه المرأة وتقديم الدعم المالي والمادي ومساواتها مع الرجل، في إطار التمكين الاقتصادي، ذلك لما له من أهمية ودور كبير في بلوغ أهداف سياسات التنمية الفلاحية والريفية الوطنية والعالمية.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى انعكاس التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية على تحقيق أهداف مخططات التنمية الفلاحية والريفية بالجزائر؟

يتفرع عن الإشكالية السابقة الأسئلة الفرعية الآتية: ما المقصود بالتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وما متطلبات تحقيقه؟ وما واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في الجزائر؟ وما هي انعكاسات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية على تحقيق التنمية الفلاحية والريفية؟

فرضيات الدراسة:

- التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية يقصد به تمكينها ماليا وماديا لتحقيق رفاهيتها واستقلاليتها المادية.

- تغيرت وضعية المرأة الريفية الجزائرية اقتصاديا عبر السنوات الماضية، وهذا يرجع إلى العمل على تمكينها اقتصاديا.

- الدعم الذي تتلقاه المرأة الريفية اقتصاديا له الأثر الايجابي في تحقيق أهداف مخططات التنمية الفلاحية والريفية.

منهج الدراسة:

بهدف الإجابة عن التساؤلات المطروحة ومعالجة الفرضيات السابقة اتخذنا من الأسلوب التحليلي والوصفي منهجا في دراستنا هذه، وذلك عن طريق عرض أهم الإحصائيات المتعلقة بنسب

العمالة لدى النساء الريفيات وحصولهن على المشاريع المتعددة في المجال الزراعي، مع تحليل مختلف السياسات والإجراءات المحلية والدولية الرامية إلى تمكين المرأة الريفية اقتصاديا واستعراض أهم المعوقات والمشاكل التي تعاني منها في الجزائر.

وعليه تم تقسيم الموضوع إلى المحاور التالية:

-ماهية التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ومتطلباته

- واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في الجزائر

- انعكاسات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية على تحقيق أهداف سياسات التنمية الفلاحية والريفية بالجزائر.

2. ماهية التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ومتطلباته

إن تمكين المرأة اقتصاديا ضروري لتحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين على أساس من الإنصاف والاستدامة (الأمم المتحدة، 2010، ص 02)، ولا يتجسد ذلك إلا بتوافر مجموعة من الشروط، وتجسيد فعلي لسياسات الحكومة الداعمة للمرأة والضامنة لحقوقها في العمل والاستثمار والمشاركة في التنمية بشتى مجالاتها بما فيها التنمية الاقتصادية وبالأخص التنمية الفلاحية والريفية.

1.2 الأساس النظري للتمكين الاقتصادي للمرأة:

تعرف الأمم المتحدة تمكين المرأة بناء على خمسة معايير رئيسية تعكس على التوالي:" روح الكرامة، والحق في اتخاذ الاختيارات والقرارات، والحق في الوصول إلى الموارد وإلى الفرص، والحق في التحكم في حياتها الشخصية سواء داخل البيت أو خارجه، والقدرة على التأثير في التغيير الاجتماعي لتحقيق مناخ اقتصادي واجتماعي أكثر عدالة، على الصعيدين الوطني والدولي" (الأمم المتحدة، 2014، ص 08)

1.1.2- مفهوم التمكين الاقتصادي:

يقصد بالتمكين الاقتصادي: عملية تغيير هياكل القوة الاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبقدراته، وإمكاناته ومن ثم استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة.

كما يرى بعض المفكرين على غرار "***Stremquist***" أن التمكين رباعي الأبعاد، ويتعلق الأمر ب: البعد المعرفي والبعد النفسي، والبعد الاقتصادي، و البعد السياسي، حيث أن الأبعاد الثلاثة الأولى تحدث تغييرا على المستوى الفردي (المصغر)، أما البعد السياسي فيتحقق على المستوى المجتمعي (المكبر)، حيث يتم على المستوى الأول أي الفردي ترتيب العلاقات الأسرية التي تتبع فكرة المقاومة داخلها للحد من تبعية

النساء والرجال، أما فيما يخص أهمية كل بعد فيرى "***Lephoto***" أن معدلات التمكين تختلف باختلاف أبعاده حيث ترتفع في البعد الاقتصادي بالنسبة للنساء يليه البعد النفسي ثم المعرفي وتقل معدلاته في البعد السياسي (منيرة سلامي، 2013، ص 50).

2.1.2- التمكين الاقتصادي للمرأة ومؤشراته:

تمكين المرأة اقتصاديا هو تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي ادني في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتا وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور، ورأس المال والملكيات العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة. يربط هذا التعريف بمدى إمكانيتها في الحصول على الثروات الاقتصادية المادية والعينية، ومدى قدرتها على التحكم في تلك الثروات لأطول فترة زمنية ممكنة (منيرة سلامي، 2013، ص 50).

إن توجه المرأة نحو عالم المقاولاتية له العديد من المحددات الفردية و البيئية التي تعكس مدى رغبة تلك المقاولة في التحدي لتحقيق هدفها وإنشاء مشروعها، والتي يمكن حصرها عموما في مجموعة العوامل التالية**(ABDERRAZAK BAN Habib et autres, 2014, P85)** : الأسرة، الإعلام، الشخصية، تحمل الخطر، التحفيز، التوجه الديني، المستوى الثقافي، المؤسسات والمنظمات...الخ، ولعل عامل التحفيز من أهم العوامل المساعدة للمرأة في التوجه نحو إقامة مشاريع خاصة بها، ويكون ذلك سواء من البيئة الأسرية أو الخارجية كالمساعدات والتحفيزات التي تمنحها الدولة، والتي لها الدول الكبير في تمكين المرأة اقتصاديا.

ويبرز ذلك في تحقيق مجموعة من المؤشرات، ألا وهي (سعيد محصول، 2016، ص15):

- ✓ زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساهم في زيادة توليد الدخل للمرأة؛
- ✓ المساواة النوعية في الرواتب والأجور عن نفس العمل وبنفس الكفاءة؛
- ✓ زيادة فرص المرأة في الحصول على تسهيلات ائتمانية؛
- ✓ اتخاذ القرار الاقتصادي؛
- ✓ حصولها على الموارد الاقتصادية وقدرتها على التحكم فيها؛
- ✓ تزايد أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والقطاع العام ومختلف الأجهزة الإدارية.

2.2 التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ومتطلباته:

إن تعزيز مكانة المرأة اقتصاديا واجتماعيا ومنحها أكثر مزايا وحقوق مقارنة مع الرجل، أي بلوغ العدالة الجنسانية من أهم المسائل الاجتماعية والاقتصادية المتداولة ضمن السياسات الحكومية والدولية في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية لآفاق سنة 2030، وخاصة ما تعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات الريفيات.

1.2.2- تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية:

" يقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية تقوية وتدعيم أوضاع النساء الريفيات كعاملات وصاحبات دخول وذلك من خلال تعبئتهن وتنظيمهن وإمدادهن بالخدمات المساعدة، وتحسين تحكم المرأة الريفية في الموارد الاقتصادية وتوفير الأمان الاقتصادي لها من خلال إزالة العوائق المرتبطة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة، وخصوصا المرتبطة بملكية الأصول والقوانين وسياسات الائتمان والعمل، إضافة إلى زيادة مشاركة المرأة الريفية في دخل الأسرة كمدخل علاجي لتحقيق رفاهية الأسرة وتدعيم القيادة النسائية داخل وخارج الأسرة وتحقيق المشاركة الفعالة للمرأة الريفية في البناء الاقتصادي للمجتمع الريفي تحقيقا للتنمية المستدامة (نادية كاظم، 2015، ص 20).

2.2.2- متطلبات تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية:

لم يعد اهتمام الدولة والمنظمات الأهلية مقتصرا على المشروعات التي ترمي إلى تحسين ظروف المرأة الريفية، بل تعدتها إلى المشروعات التي تهتم بتكوينها وتعليمها مختلف التخصصات من تعلم أبجديات القراءة والكتابة وتعليم حرفة إلى تعليم أبجديات مبادئ الإعلام الآلي فكيفية تسيير مشروع ما، إذ أن الاهتمام بتنمية قدرات المرأة الريفية وتمكينها اقتصاديا يهدف إلى تحقيق تكافؤها مع المرأة الحضرية (عائشة عبد السلام، 2009، ص 24).

ويوصي مجموعة من الخبراء التابعين للأمم المتحدة بضرورة اتخاذ بعض التدابير التي من شأنها تعزيز مكانة المرأة الريفية داخل الأسرة والمجتمع من خلال تمكينها اقتصاديا واجتماعيا وذلك عن طريق:

- ✓ إمكانية الحصول على سكن بأسعار معقولة
- ✓ وعلى الخدمات الصحية المجانية
- ✓ والتدريب المهني والقروض المدعومة من الحكومة بأسعار فائدة منخفضة أو معدومة.

إضافة إلى اتخاذ تدابير من قبيل التحويلات النقدية وتوفير الأسمدة الرخيصة وخطط الائتمانات البالغة الصغر وإنشاء التعاونيات النسائية وتعزيز الأنشطة الحرة للمرأة، إلى معالجة فقر المرأة.

حيث أن برامج الائتمان البالغ الصغر وبدون ضمان وبفائدة منخفضة قد نجحت في تحقيق فرص المرأة في الحصول على الائتمان (الأمم المتحدة، لجنة وضع المرأة، 2010، ص05).

و من ناحية أخرى تسعى الحكومة الجزائرية من خلال سياساتها إلى حماية المرأة الريفية وترقيتها، وذلك من خلال**(MSNFCF, 2015, P06)** :

- ✓ تحسين الإطار القانوني الخاص بحماية المرأة وتسهيل حصولها على فرص العمل والتوظيف وكذا مرافقتها عبر جهاز الإصغاء والتوجيه.
- ✓ الاستمرار في تجسيد كل عناصر الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بالمرأة والمتعلقة بمحو الأمية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي وكذا محاربة العنف ضد المرأة بالإضافة إلى تثمين عمل المرأة الريفية بمنظور تساهمي وتكاملي دائم.
- ✓ تعزيز أطر التشاور والتبادل من أجل إنجاز المشاريع المكرسة لترقية المرأة في إطار عمل وتنسيق ما بين القطاعات الوزارية.

3.واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في الجزائر:

إن للمرأة الجزائرية عموما والريفية خاصة مكانة معتبرة في المجتمع الجزائري، فهي تمارس مختلف النشاطات الزراعية والصناعية والتجارية جنبا إلى جنب مع الرجل، ولا يمكن تهميشها أو حرمانها حقوقها المادية أو المعنوية بحكم أن القانون الجزائري قد نص وأكد على حمايتها ومنحها نفس مزايا الرجل، إضافة إلى السند الديني الذي يؤكد هو الآخر على منح المرأة كل حقوقها.

غير أنه وبالرغم من الإطار القانوني والديني والسياسات الأخرى المختلفة التي تحمي المرأة في الجزائر غير أن نسبة مشاركتها الاقتصادية وبالأخص في المناطق الريفية تبقى ضمن المعدلات الضعيفة عالميا وفق ما تشير إليه الإحصائيات أدناه.

1.3- واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر:

تتواجد المرأة الجزائرية في مختلف القطاعات، لكن مساهمتها تبقى جد ضعيفة رغم الآليات التي أطلقتها الحكومة لدعم الاستثمار النسوي وتشجيع المرأة لدخول عالم المقاولاتية، حيث أن الإحصائيات حول النشاط الاقتصادي للمرأة في الجزائر تشير إلى أن نسبة النساء الناشطات (العاملات) تقدر

ب16,6% (11,8% نساء ريفيات، و18,8% نساء الحضر)، مقارنة بنسبة الرجال الناشطين اقتصاديا والمقدرة إجمالا ب66,6% (70,2% رجال من الأرياف)**(ONS, 2016)** .

وتبقى حصة النشاط الاقتصادي للمرأة الجزائرية في المجال الفلاحي ضئيلة جدا، حيث تقدر ب 0,6% بالنسبة للنساء في المناطق الحضرية و10,4% بالنسبة للنساء في الأرياف، من إجمالي عدد العاملين في القطاع الفلاحي بالجزائر بالمدن والأرياف وفق ما يشير إليه الجدول رقم 01.

الجدول 01: تقسيمات الفئات الناشطة اقتصاديا وفق نشاط المؤسسة، الجنس وموقع الإقامة

	الرجال		النساء		الإجمالي	
	العدد	**(%)**	**العدد**	**(%)**	**العدد**	**(%)**
المناطق الحضرية						
الفلاحة	220	3,8	09	0,6	229	3,1
الصناعة	781	13,4	286	19,1	1066	14,6
الأشغال العمومية	1084	18,6	20	1,3	1105	15,1
التجارة-الخدمات	3740	64,2	1181	79,0	4921	67,2
الإجمالي	5826	100	1495	100	7320	100
المناطق الريفية						
الفلاحة	593	19,1	43	10,4	636	18,0
الصناعة	294	09,4	105	25,3	399	11,3
الأشغال العمومية	785	25,3	06	1,4	791	22,4
التجارة-الخدمات	1436	46,2	263	63,0	1699	48,2
الإجمالي	3107	100	418	100	3525	100

المصدر: ONS , Activité, emploi et chômage , op cit, P04.

أنشأت الدولة الجزائرية مجموعة من الأجهزة المرافقة والمساعدة للشباب بما فيهم النساء لإنشاء وتسيير مؤسساتهم نتطرق إلى أهمها والمتمثلة في (آسيا شريف، دليلة بن نوفلة، 2016، ص 95):

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: يساهم هذا الصندوق في تمويل إحداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة، لاسيما عبر منح قروض غير مكافأة (مرسوم تنفيذي 04-11).

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: خلال الفترة (2008-2014) قام الصندوق بتمويل 184.676 مشروع في مختلف القطاعات، ما خلق 413.780 منصب شغل، حيث كان نصيب القطاع الفلاحي من ذلك بنسبة تفوق 14% أي ما يعادل 59.326 منصب شغل**(CNES, 2016)** .

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: كشفت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة غنية الدالية، أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خصصت مبلغ مالي من أجل ترقية نشاطات المرأة الريفية قدره مليار و500 مليون دج لسنة 2018 والذي يغطي 15000 قرض مصغر بخلق أكثر من 22 ألف منصب شغل، كما أوضحت أن هذه الوكالة مولت 168000 مشروع مصغر للنساء الريفيات بمبلغ اجمالي فاق 14 مليار دج منذ سنة 2005، سمح بتوفير 252 ألف منصب شغل **(http://elhiwardz.com/featured/118424/, 2019)**.

وقد بلغت نسبة القروض الممنوحة من قبل هذه الوكالة للنساء ما يفوق 63% من إجمالي القروض الممنوحة إلى غاية 30 جوان 2019، وهذا ما يشير إليه الجدول الآتي:

الجدول 02: **توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس**[1]

توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس		
جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	563 675	%63,39
رجل	325 473	%36,61
المجموع	**889 148**	**%100**

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: بلغت المشاريع المصرح بها لدى هذه الوكالة في القطاع الزراعي 1218 مشروعا، تم من خلالها خلق 52.366 منصب عمل خلال الفترة (2002-2015)**(ANDI)** .

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي قد بلغ 13.227 مؤسسة عبر التراب الوطني عند تاريخ 30 جوان 2016**(ONS, 2017)** .

2.3 سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية:

انتهجت الدولة سياسة لتطوير المجتمع الريفي وخاصة المرأة وهذا من خلال (عائشة عبد السلام، 2009، ص 24):

1. تسطير 9000 مشروع جواري للتنمية الريفية (البرنامج الخماسي2004-2009) تهدف إلى تطوير وتحسين المستوى المعيشي والثقافي ل 800.000 عائلة ريفية ولتطوير المرأة الريفية بصفة خاصة، وقد ساعدت هذه المشروعات على تنمية أعمال المرأة في مجال الزراعة والنشاطات الحرفية.
2. ارتفاع نسبة استفادة النساء من برامج ومشروعات تنمية القطاع من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة باستصلاح الأراضي عن طريق التنازل، برنامج تحويل الأنظمة الفلاحية والبرامج الفلاحية، برامج دعم تشغيل الشباب.

[1]- حصيلة الخدمات المالية إلى غاية 30 جوان 2019.

3. منح بطاقة فلاح بموجبها يمكن للمرأة الاستفادة من عدة امتيازات من بينها الحصول على مصادر التمويل خاصة القروض والمساعدات التي تمنحها الدولة للفلاحين نساء ورجالا دون تمييز، كما بلغ عدد المستثمرات في مجال الفلاحة 46043 (4,7%).
4. استحداث نوع جديد من القروض موجه للمرأة الريفية سنة 2008، وهو قرض ذو طابع موسمي من دون فوائد لا تتجاوز مدته العام ونصف العام، ويمكن للريفيات الاستفادة منه من خلال إما تقديم المعنيات لضمانات مقابل الحصول عليه، أو تتم الاستفادة منه في إطار ضمانات جماعية تحصل عليها المرأة من الانتظام في تعاونيات يتم إنشاؤها من قبل نساء الريف.
5. إرشاد المرأة في المناطق الريفية حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي والبرنامج الجوارية للتنمية الريفية المندمجة واطلاعها على آليات التجديد التي وضعتها وزارة الفلاحة لترقية عالم الريف، علما أن مختلف صناديق الدعم التي سخرتها الدولة في هذا الإطار ستسمح مستقبلا بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها على استحداث مشروعات استثمارية خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدماتية والصناعات التقليدية وحتى السياحية، ويكون عمل المرأة الريفية في هذا الإطار في شكل منظم في إطار تعاونيات.
6. تكوين المرأة في الوسط الريفي للمساهمة في انجاز برنامج التجديد الريفي، حيث يقوم قطاع التكوين المهني بالتنسيق مع وزارة الفلاحة من خلال مصالحها اللامركزية ومحافظة الغابات والغرف الفلاحية بالتكوين حسب الاحتياجات المحددة في هذا البرنامج ومرافقة المستفيدات لاسيما الفتيات من أجل إدماجهن.

4- انعكاسات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية على تحقيق أهداف سياسات التنمية الفلاحية والريفية بالجزائر:

تمثل النساء الريفيات ربع سكان العالم، حيث تمثل في البلدان النامية 43% من السكان النشيطين وتساهمن في قدر كبير في الإنتاج الزراعي، فقد جاء في تقرير منظمة الأغذية والزراعة بعنوان "حالة الأغذية والزراعة في العالم"، خصوصا في فصله "دور المرأة في الزراعة: سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية (2011)"، أن تقليص الفوارق بين الرجال والنساء في الحصول على الموارد والخدمات والعمالة سيساهم في الرفع من الإنتاج الزراعي لهذه البلدان ما بين 2،5 إلى 4 بالمائة، وهو ما سيساهم على الصعيد العالمي في تقليص عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بحوالي 100 إلى 150 مليون شخص (الأمم المتحدة، 2014، ص 08).

ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد أشارت دراسة نشرت مؤخرا وشملت 23 عضوا من لجنة المساعدة التنموية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في العامين 2007-2008 إلى أن (الأمم المتحدة، 2014، ص 08) "الوكالات المانحة الثنائية الأطراف قد تعهدت بتقديم 4,6 مليار دولار أمريكي من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية ومنها القطاع

الزراعي)[2]، وهذا ما يمثل خمس المساعدات في هذه القطاعات(**FAO**) ، وقد خصصت نسبة 42% من المساعدات لجهود المساواة بين الجنسين في القطاعات الاقتصادية من أجل الزراعة والتنمية الريفية" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2015، ص07).

وبالنسبة للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر ودور المرأة في تحقيقها، فقد أولت الحكومة اهتماما لهذه الفئة المجتمعية من خلال التكفل بها وتنمية قدراتها، خاصة وأن المرأة الريفية تعتبر ركيزة المجتمع الريفي ماضيا، حاضرا، ومستقبلا.

وإذ يشير وزير سابق بالقطاع الفلاحي بالجزائر إلى أن النساء يمثلن 35% من المشاريع في القطاع ما يعادل حوالي 20 ألف مشروع من مجموع 60204، إلى جانب حصول 50ألف امرأة على بطاقة فلاح سنة 2017 ، مقابل 30 ألف سنة 2012 ، كما استفادت 252 امرأة من وحدات تربية الحيوانات من مجموع 9 آلاف (**http://elhiwardz.com/featured/118424**/، 2019).

5. خاتمة:

كخلاصة لهذه الدراسة نؤكد على أن:"النساء تؤدين دورا أساسيا في دعمهن لأسرهن ومجتمعاتهن من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي ودرّ الدخل، وتحسين سبل المعيشة الريفية والاهتمام بالصالح العام للأسرة فهن يسهمن في الزراعة والأعمال الريفية ويدعمن الاقتصاد المحلي والعالمي، فالمرأة الريفية تواجه كل يوم وفي شتى أرجاء العالم معوقات هيكلية مستمرة تحول دون تمتعها الكامل بحقوقها الإنسانية وتقوّض ما تبذله من جهود من أجل تحسين حياتها وحياة من حولها" (FAO).

ونستخلص مجموعة من النتائج، نوردها فيما يلي:

- تمثل النساء الريفيات ربع سكان العالم أي ما يعادل 43% من السكان النشيطين، وعليه لابد من العمل على استغلال هذه الثروة البشرية في تحقيق أهداف سياسات التنمية الفلاحية والريفية

- إن تقليص الفوارق بين الرجال والنساء من شأنه المساهمة في توفير فرص عمل أكثر للنساء الريفيات وبالتالي تمكينهن اقتصاديا واجتماعيا وتحقيق نسب أعلى من التنمية في المناطق الريفية خاصة.

- حصة النشاط الاقتصادي للمرأة الجزائرية في المجال الفلاحي ضئيلة جدا، حيث تقدر ب 0,6% بالنسبة للنساء في المناطق الحضرية و10,4% بالنسبة للنساء في الأرياف.

- أنشأت الدولة الجزائرية مجموعة من الأجهزة المرافقة والمساعدة للشباب بما فيهم النساء لإنشاء وتسيير مؤسساتهم على غرار: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهي تقدم تمويلات مالية معتبرة وساهمت في خلق فرص عمل دائمة.

[2]- القطاعات الإنتاجية الأحد عشر وهي: إدارة التمويل العام، سياسات التوظيف، النقل والتخزين، المواصلات، الطاقة، المصارف والأعمال، الزراعة والتنمية الريفية، الصناعة، التعدين، البناء، السياحة، التجارة، التنمية الحضرية.

ونوجز فيما يأتي بعض الإجراءات اللازمة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية:

- ✓ لابد من العمل أولا على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر الريفية، وذلك
- ✓ بتوفير السكن اللازم ومستلزمات العيش الكريم وخدمات الصحة والتمدرس والتنقل اللائق.
- ✓ تقديم القروض المدعومة من الحكومة بأسعار فائدة منخفضة أو معدومة للنساء الريفيات بغرض إقامة مشاريعهن حتى يتمكنّ من إقامة مشاريعهن بكل استقلالية مالية ومادية.
- ✓ لابد من تقليص الفوارق بين الرجال والنساء في الحصول على الموارد والخدمات والعمالة.
- ✓ تحسين ظروف المرأة الريفية وذلك بالاهتمام بتكوينها وتعليمها مختلف التخصصات التي تحتاجها في حياتها اليومية والمهنية، والانتقال من التعليم التقليدي إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة وتعلم مبادئ الإدارة والتسويق الحديث.
- ✓ التشاور الدائم مع فاعلي التنمية (فلاحين، مربي الماشية، صيادين ومتعاملين اقتصاديين) لمعرفة تطلعاتهم ومتطلباتهم واتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن لهم تسهيلات نافعة وتأمين أكيد بما في ذلك العنصر النسوي.
- ✓ إرشاد المرأة في المناطق الريفية حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي والبرنامج الجواري للتنمية الريفية المندمجة واطلاعها على آليات التجديد التي وضعتها وزارة الفلاحة لترقية عالم الريف.

6. قائمة المراجع:

المقالات والمداخلات العلمية:

1. آسيا شريف، دليلة بن تلوفة، يونيو 2016، المرأة والشغل في الجزائر: نحو المقاولاتية النسوية بين الواقع والمأمول، صحة السرة العربية والسكان، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، المجلد 09، العدد 22.
2. سعيد محصول، جوان2016، تمكين المرأة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، العدد 01، الجزء02.
3. عائشة عبد السلام، 2009، دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية، منظمة المرأة العربية، الجزائر.
4. منيرة سلامي، ايمان ببة، 2013، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 03.
5. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، 2014، تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال إفريقيا، الممارسات الحميدة والدروس.
6. الأمم المتحدة، لجنة وضع المرأة، 01-12 مارس2010، تمكين المرأة اقتصاديا في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، الدورة الرابعة والخمسون.
7. الدكتور رشيد بن عيسى، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ماي2012، مسار التجديد الفلاحي والريفي (عرض وآفاق)، الجزائر.
8. السيدة مونية مسلم سي عامر،أكتوبر 2014، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

9. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2011.
10. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر 2015، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.
11. وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة أوت 2015، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السياسة الحكومية في مجال التضامن الوطني.
12. المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 هـ الموافق ل 03 جانفي 2004، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 هـ الموافق ل 06 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (الجريدة الرسمية رقم 03 الصادرة في 11 جانفي 2004.
13. Abderrezak BAN HABIB et autres, Les déterminants de l'intention entrepreneuriale féminine en Algérie (cas des diplômées de l'enseignement supérieur), les cahiers du cread, N°110.
14. CNES, Rapport national sur le développement humain (2013-2015), ANEP, Rouiba, Algérie, 2016.
15. ONS, Les répertoires des agents économiques et sociaux –personnes morales-, N°768, janvier 2017.
16. http://www.fao.org الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة .
17. http://www.ons.dz الموقع الرسمي لديوان الإحصائيات الجزائر.
18. http://www.msnfcf.gov.dz/ الموقع الرسمي لوزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة الجزائر.
19. http ://www.andi.dz/ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.